دراسة تخطيطية لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة بناء القدرات للعمل المناخي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ملخص النتائج والتوصيات

RCC MENA and SA

تعزيز العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا

Photo: Syedphotography

United Nations Climate Change
Capacity-building

WGEO

CLIMATEKOS

Regional Collaboration Centre – Dubai

Promoting Climate Action in the
Middle East, North Africa and South Asia

United Nations
Climate Change

تعتبر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر الدول عرضة للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ، وقد حددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[1] المنطقة على أنها بقعة ساخنة لتغير المناخ. فقد تم بالفعل رصد التأثيرات المناخية في المنطقة، ومن المتوقع أن تتسارع وتزداد حدة في المستقبل [2]. ومن ثم، يجب إشراك القطاع الخاص في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره لتحقيق أهداف المناخ العالمية، وبناء دول قادرة على التكيف مع تغير المناخ، لاسيما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي من المقرر أن تتأثر اقتصاداتها بشدة بتغير المناخ.

إن مشاركة القطاع الخاص ضروريةً، فتغير المناخ يمثل خطرًا ماديًا على الأعمال التجارية، وقد يتوقف نجاح الأعمال في المستقبل على المرونة في مواجهة تأثيرات المناخ. وسيكون من الصعب للغاية أو حتى من المستحيل بناء مرونة عالمية في مواجهة تغير المناخ بدون مشاركة القطاع الخاص. وبتعبير أدق، يمكن للقطاع الخاص حشد التمويل والاستفادة من الجهود الحكومية وإشراك المجتمع المدني والمجتمعات وتطوير تقنيات ونماذج أعمال مبتكرة. وسيتيح تعزيز قدرات القطاع الخاص الفرصة للتشجيع والاستثمار في الأعمال الخضراء والمرنة التي سيكون لها الريادة في المستقبل.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفجوات المعرفية واحتياجات بناء القدرات لتمكين القطاع الخاص -ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة- من المساهمة في خطط المناخ الوطنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تستخدم هذه الدراسة في تقييم أدوات تسعير الكربون لدعم تنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني كذلك. وقد تم إجراء دراسة تخطيطية لبناء القدرات اللازمة على الصعيد الإقليمي و/ وعلى مستوى البلدان للمساعدة في تلبية الاحتياجات والفجوات في العمل المناخي التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف هذه الدراسة إلى إعداد الشركات بشكل أفضل لمعالجة التأثيرات المناخية وتحسين مرونتها. ويمكنها كذلك دعم استخدام القطاع الخاص لمصادر تمويل المناخ وتشجيع مشاركة الشركات في بيئة سياسة المناخ الوطنية.

المنهجية والنطاق

يعتمد التقييم على تجميع احتياجات كيانات القطاع الخاص الحديثة المتعلقة بالمناخ اللازمة لبناء قدراتها -ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة- على الصعيدين الوطني والمحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويشمل ذلك معلومات عن برامج تغير المناخ وأنشطة المؤسسات الأكاديمية والمنظمات البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي يمكن أن تعالج أو تدمج احتياجات بناء قدرات القطاع الخاص. علاوة على ذلك، تم إعداد دراسة استقصائية لجمع المعلومات من كيانات القطاع الخاص مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تحليلها لغرض هذه الدراسة الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

على الرغم من أوجه التشابه الثقافي والمناخي، فإن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها تفاوتات اقتصادية واجتماعية واضحة وعدم استقرار سياسي يعوق بعض البلدان عن إعطاء الأولوية لجهود العمل المناخي وتؤثر على توافر البيانات. وبالتالي، تمت الاستعانة بالنهج التالي:

- تم إجراء مراجعة مكتبية لجمع البيانات الأولية عن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيكلها ودورها في الاقتصاد الوطني والفجوات المعرفية واحتياجات القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وبرامج بناء القدرات القائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية ودعم المنظمات الخاصة.
- ومن خلال دراسة استقصائية مستهدفة، تم إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب خبراتها واحتياجاتها. وتم جمع معلومات عن القطاعات التي يتعين تضمينها في الدراسة، أو معلومات الشركات المتعلقة باحتياجات بناء القدرات وبرامج بناء القدرات القائمة للعمل المناخي.

النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى الفرص التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الحاجة إلى مزيد من الوعي بشأن اللوائح المناخية وفوائد إجراءات الاستدامة.

المعرفة بتغير المناخ والإبلاغ عن الاستدامة والتدابير التفاعلية والإجراءات المناخية الحالية

- يعتبر معظم المستجيبين معرفتهم العامة حول تغير المناخ على الأقل "ضعيفة" أو حتى جيدة أو جيدة جدًا.
- أجرى أكثر من نصف المستجيبين بالفعل تقارير الاستدامة أو لديهم نقاط اتصال معنية بتغير المناخ/ الاستدامة في مؤسساتهم. يعكس ذلك الدافع وراء تنفيذ تدابير المناخ مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات وخفض التكاليف والعمل التطوعي. ونادرا ما يذكر المستجيبون الامتثال التنظيمي كسبب للإبلاغ عن الاستدامة.
- تم تنفيذ التدابير التفاعلية بالفعل من قبل جميع المستجيبين تقريبًا. وتشمل تلك التدابير كفاءة الطاقة والمياه وتدابير خفض النفايات والورق في العمليات وزيادة الوعي بين الموظفين والعلاقات المجتمعية. ونادرا ما يتم ذكر تقييم المخاطر والتأمين ضد آثار تغير المناخ.

الأطر التنظيمية وآليات الحوافز

- هناك حاجة إلى معلومات أفضل عن السياسة والأهداف المناخية المحلية، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية وحوافز الأعمال للعمل المناخي، حيث إن أكثر من نصف المستجيبين ليسوا على دراية بأي حوافز أو دعم مقدم في بلدانهم.
- ما يقرب من ربع المستجيبين على دراية بدعم التدريب المجاني، في حين تشير أقلية صغيرة إلى معرفتهم بالدعم الفني للعمل المناخي المقدم للقطاع الخاص.
- لم يتلق غالبية المستجيبين، والتي تمثل أكثر من 60%، أو تتقدم بطلب للحصول على أي نوع من الدعم المالي للعمل المناخي حتى الآن.

---

[1] (https://ufmsecretariat.org/project/clima-med/.

[2] (https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2019/Climate_Change_MENA_Region_Risks_Effects_Simone_Borghesi_Elisa_Ticci_IEMed_MedYearbook2019b.pdf/

سياسات المناخ والأهداف وتسعير الكربون

- لا يزال القطاع الخاص والجهات الفاعلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير من البلدان في المنطقة ذات معرفة محدودة بسياسات المناخ والأهداف ذات الصلة.
- كما أن فهم ومعرفة أنظمة تسعير الكربون أكثر محدودية، حيث إن 50٪ فقط من المستجيبين يدركون ما يشير إليه المصطلح، حتى أنهم أقل قدرة على ذكر أمثلة لآليات تسعير الكربون.

التدريب

- شملت معظم التدريبات في المنطقة التي حضرها المستجيبون معلومات أساسية عن تأثيرات تغير المناخ والسياسات واللوائح.
- شمل ثلث التدريبات الإقليمية فقط المهارات الفنية في تطوير المنتجات وتطوير مقترحات التمويل.
- يفضل الأغلبية التدريب عبر الإنترنت وعن بعد.

متطلبات المعلومات

ظهرت ثلاث مجالات تتعلق بالدعم الذي تحتاجه الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستجابة لمخاطر المناخ واتخاذ الإجراءات المناخية والاستفادة من الفرص المالية ذات الصلة:

- معلومات موثوقة عن تأثيرات واتجاهات صنع القرار والتخطيط
- التدريب على التدابير الفعلية والحلول العملية
- معلومات عن الحصول على الموارد المالية ودعم التنفيذ

وبشكل عام، أكدت نتائج الدراسة الاستقصائية وجود فجوات معرفية تم تحديدها في مراجعة المنشورات. تبرز معظم احتياجات التدريب في القدرات الفنية لتقييم المخاطر وتطوير المنتجات وصياغة العروض. وتعتبر البيانات السليمة ضرورية للتخطيط الاستراتيجي وتقييم المخاطر. تحتاج الشركات كذلك إلى تدابير مناخية مجدية وفهمًا للسياسات والأهداف واللوائح المحلية المتعلقة بتغير المناخ. وتعد المعلومات والوصول إلى خيارات التمويل هي الأساس في ذلك.

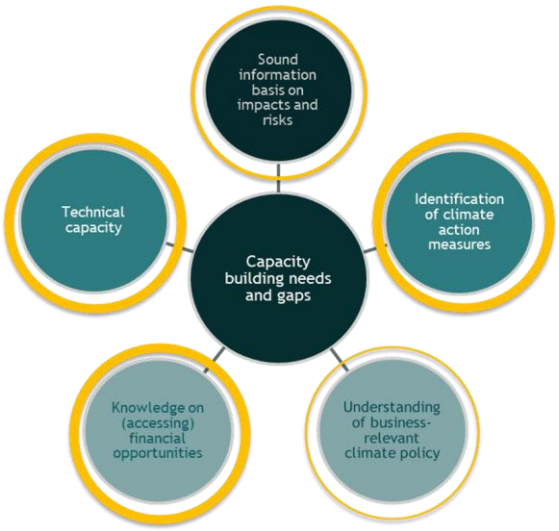

الفجوات المعرفية التي تم تحديدها في مراجعة المنشورات محاطة بدوائر توضح عدد الردود في الدراسة الاستقصائية

التوصيات

تحسين قدرات القطاع الخاص للمساهمة في زيادة التطلعات المناخية والإجراءات الجماعية، بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية

أسفر الاستطلاع عن خمس نقاط توفر نظرة ثاقبة لما يتعين تقديمه من خلال دعم التدريب.

- *المساهمة في الأطر التنظيمية وآليات الحوافز المطلوبة بناء قدرات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لفهم اللوائح أو القوانين التي تحفز أو تتطلب التغيير في الأعمال التجارية.*
- *تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المناخية على الصعيدين الوطني والمحلي. يتعين إجراء مراجعات وتحليلات شاملة ومقارنة للاستراتيجيات والبرامج والمبادرات للجهات الفاعلة في القطاع الخاص لفهم الأولويات والحوافز.*
- *تطوير المهارات الفنية في تطوير المنتجات والخدمات وتمويل المناخ – التركيز على ما يتعين على الشركات القيام به للمساهمة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، مع مراعاة ما هو أبعد من أعمالهم الخاصة من خلال النظر في استدامة سلاسل القيمة الخاصة بهم.*
- *معرفة وظائف أنظمة وآليات تسعير الكربون – نظرة عامة على الأنظمة والآليات الحالية التي يمكن أن تدعم تخفيضات الانبعاثات عبر القطاعات، بما في ذلك أنظمة تداول الانبعاثات وضرائب أو ميزانيات الكربون وآلية التنمية النظيفة وآلية المادة 6 القادمة بموجب اتفاق باريس.*
- *تمكين مساهمات الشركات في أهداف التخفيف والمرونة والتكيف على الصعيدين المحلي والوطني – أمثلة على الشركات التي تطبق بالفعل أنظمة محاسبة وتتبع غازات الدفيئة والتي تلقت تدريبًا من قبل معاهد مثل معهد إدارة غازات الدفيئة أو مشروع الكشف عن الكربون.*

يتعين أن يتضمن التدريب تتبع وقياس ورصد والإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة وتدابير التكيف أو المرونة. قد يسفر ذلك عن تقييم المخاطر وإدارتها وتدابير التخفيف، بما في ذلك التأمين ضد تأثيرات المناخ والاستثمار في المرونة.

تسخير المنصات ووسائل المشاركة الأخرى لتمكين القطاع الخاص من العمل المناخي على مستويات مختلفة – تطبيق القدرات المتزايدة

يتعين على الجهات الفاعلة الرئيسية التعاون وتطبيق المعرفة النظرية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص على الإجراءات المناخية القابلة للقياس والمشاركة في المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية. ويجب أن تشمل الجهات التعاونية:

- المؤسسات الأكاديمية والبحثية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمنظمات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.
- الجمعيات والمنظمات المظلة على الصعيد الوطني والإقليمي/ الدولي.
- منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية مثل أمانة تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة والمركز الإقليمي لمكافحة تغير المناخ بدبي والميثاق العالمي وبرنامج التنمية المجتمعية.
- الحكومات على جميع المستويات.

تشجيع الداعمين في المنطقة لإشراك القطاع الخاص في الإجراءات المناخية

يمكن أن تحقق البلدان الريادة في المنطقة من خلال بناء أو تعزيز تأسيس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق المشاركة في العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

البناء على فهم القطاع الخاص لأدوات تسعير الكربون

هناك حاجة إلى تلقي التدريب لدى مؤسسات أكاديمية وبحثية مؤهلة ذات صلة مباشرة بأدوات تسعير الكربون، بالإضافة إلى موضوعات ذات الصلة مثل الأطر التنظيمية والحوافز وتلبية أهداف التخفيف والمرونة والتكيف.

- يمكن أن يعزز هذا التدريب الطلب على أدوات تسعير الكربون وآليات تحفيز العمل المناخي بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويجب دفع التفاعل والتعاون من أجل التقدم في غضون بضع سنوات لأن العمل المناخي المتزايد من قبل القطاع الخاص يجب أن يبدأ على وجه السرعة.
- يتعين مواصلة تنفيذ العمليات على المدى الطويل.

إنشاء تحالفات واتحادات لزيادة العمل المناخي للقطاع الخاص، مما يتيح المضي قدمًا بسرعة في نقطة ساخنة لتغير المناخ

يجب أن يكون إنشاء التحالفات والاتحادات أحد اللبنات الأساسية في بناء استراتيجية مشاركة القطاع الخاص في العمل المناخي في المنطقة لتسريع وتيرة التقدم.

شكر وتقدير

أجريت هذه الدراسة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول مشاركة القطاع الخاص في أنشطة بناء القدرات من أجل العمل المناخي، من قِبل قسم بناء القدرات التابع لإدارة وسائل التنفيذ باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية، ومركز التعاون الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا ومقره دبي – الإمارات العربية المتحدة ، وبدعم من المنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر (WGEO).

وقامت شركة ClimateKOS بإعداد التقرير المشار إليه والذي سيتاح على شبكة الانترنت، كما تم اعداد هذا الملخص لتقديم لمحة عامة عن التقرير ، وكذا إمكانية سرعة تنفيذ اتفاق باريس من خلال مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ونشكر بصفة خاصة السيد/ محمد دراج – أخصائي أول ومنسق العمل المناخي بمركز التعاون الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا لمراجعة وتدقيق هذه الترجمة.

Regional Collaboration Centre – Dubai
Promoting Climate Action in the
Middle East , North Africa and South Asia